

وزارة التجارة والصناعة

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٤/١١/٢٠٠٥ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١/١٤ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٧٧٠١٢١ ج (فقط سبعمائة وسبعون ألفاً ومائة وواحد وعشرون جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٧٣٣٩٥٤ ج (فقط سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وأربعة وخمسون جنيهاً لاغير) بفائض قدره ٣٦١٦٧ ج (فقط ستة وثلاثون ألفاً ومائة وسبعة وستون جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن